

# ودائماً .. عمار يا مصر

## مرة أخرى .. قانون موحد للعمارة

- وبعد الضجة الكبرى التي صاحبت قرار رئيس مجلس الوزراء بإلغاء القرارات السابقة لرئيس مجلس الوزراء التي يحقق الغرض منها قوانين قائمة وقرارات من الوزير المختص (وزير الإسكان) تأكيداً لحكم قضائي بأن رئيس مجلس الوزراء ليس هو المختص بشئون التنظيم يأتي حكم قضائي آخر بأن الأمر العسكري يمنع هدم الفيلات والقصور تشويه عيوب دستورية توجب عدم العمل به. ويذكر القراء أن أحد قرارات رئيس مجلس الوزراء التي ألغيت كانت أيضاً تأكيداً لاحترام حكم للمحكمة الدستورية باعتبار الاشتراطات البنائية السابقة لقانون تنظيم المباني قوانين ملزمة ومحملة بحقوق ارتفاق لكل الذين حازوا الأراضي وأقاموا فوقها المباني طبقاً لهذه الشروط البنائية التي صممت في ضوءها المرافق العامة من شوارع وأرصفة وبنية أساسية تحتية (مياه - صرف صحي - كهرباء) والحمد لله أنه يوجد قرارات من الوزير المختص باشتراطات بنائية تكاد تكون هي نفسها التي اعتمدها التخطيط العمراني ومحملها بها من الجهة المختصة.
- وكرد فعل للحكم بأن الأمر العسكري بعدم هدم الفيلات والقصور صرح الأستاذ الدكتور رئيس مجلس الوزراء بأنه سيتم الإستشكال في هذا الحكم بأنه أيضاً سيتم وضع الآلية التشريعية السليمة التي تؤكد حق المواطن وحق المجتمع والمسئولية التاريخية لجيل في أن يصون ما تسلمه كقيمة فنية ويسلمها لأجيال مقبلة وليؤكد تواصل حضارة عمران مصر.
- وموضوع الفيلات والقصور في القاهرة الكبرى وغيرها من عواصم المحافظات موضوع يجرى بحثه منذ مدة غير طويلة وكان لابد قبل بداية إقرار القيمة الفنية والتاريخية تواجد قاعدة بيانات عن هذه المباني ومن خلال معايير محددة فنياً وتاريخياً يتم توثيقها وقد بدأت محافظة القاهرة هذا الجهد لتوجد قاعدة البيانات وجرى حالياً العمل بنفس الأسلوب في المحافظات الأخرى.. المهم في تصوري أننا سنجد قريباً توثيقاً كاملاً لما يمكن أن يسمى فيلات وقصور لها قيمة فنية أو تاريخية.
- وقد يسأل القارئ وما علاقة كل ذلك بقانون موحد للعمارة فأقول أن بدايات أي تخطيط عمراني بمنطقة ما دراسة الحالة القائمة بكل معطياتها من مباني (قيمة وجمالاً وتاريخاً) ومرافق وقدراتها الاستيعابية، وإمكانيات التوسع فيها واقتصاديات العمران المستقبلي آخذاً في الاعتبار المردود الاجتماعي وغير ذلك من مدخلات التخطيط العمراني ثم يوضع التخطيط وتوضع معه الشروط البنائية التي تحقق للعمارة في هذه المنطقة ما استهدفه من عمران متكامل الجوانب السكانية والاقتصادية والبيئية السكانية ككثافة والاقتصادية بكل مخرجاتها بما في ذلك المردود الاجتماعي والبيئة بكل جوانبها التي تؤكد الصحة النفسية والإنتاجية لجموع المقيمين والمترددین. وبالطبع فإن مثل هذه الشروط البنائية ستأخذ في الاعتبار القيمة الفنية والجمالية والتاريخية لما قد يتواجد من مبان ومنشآت.. أما أن يكون هناك لقانون التنظيم ارتفاعات وكثافات المباني في جميع أنحاء مصر وقانون للتخطيط العمراني وتوجهات لعدم هدم بعض المباني يهدف الحفاظ على الثروة العقارية ذات القيمة فإنني ما زلت أرى كما يرى كثيرون غيري ضرورة تواجد قانون موحد للعمارة يرتبط أساساً بالتخطيط العمراني ويسمح بتغيير الاشتراطات البنائية طبقاً لمتطلبات العمران وواقعة في كل منطقة وطبقاً لما توافق عليها جموع السكان ممثلين في مجالسهم الشعبية المنتخبة على مستوى الأحياء.. ودائماً عمار يا مصر.